مراجعة نقدية لثوابت تاريخنا الرسمي

جعفر المهاجر

حقاً يجب أن يوجد كتاب التاريخ المدرسي. وحقاً يجب أن يتعلم أولادنا تاريخاً واحداً، وليس (تواريخ) متعددة. يجب أن يجري ذلك في سياق تحديث نظام التعليم. ليس لعلاقة مادة التاريخ بإنهاض التعليم، وعبره بقضية التنمية. بل لننقل نبذة من حساب الخسائر إلى حساب الأرباح، في مهمة بناء اللحمة بين أبناء الوطن. ولنعمل ما بوسعنا لتجنب التدمير الذاتي، الذي دأبنا على أدائه لكفاءة غدت مشهوداً لها ومضرب مثل،كل بضعة عقود، في إيقاع ثابت، صار له عند بعض المحللين قوة القاعدة الثابتة.

لكن الطريقة التي تثار فيها الضرورة ترفع شعاراً فارغاً، وإن يكن صحيحاً، ولا تصل إلى جوهر الموضوع. فضلاً عن أنه ما من مؤشر يدل على أن المعنيين بالأمر، على هذا المستوى أو ذاك، يدركون حقيقة الأزمة، إنهم ينجحون في إقناعنا، نحن المقتنعين سلفاً، بوجتهة الشعار وضرورة التوحيد. ولكنهم لم يقولوا حتى الآن شيئاً عن فذلكة ومبادئ هذا التوحيد.

إن التاريخ هو مادة ذات صفة ايديولوجية. ومن العبث المطالبة أو السعي إلى تاريخ حيادي، بدرجة العلوم البحتة. على الرغم من طابعه الوصفي. ليس فقط لأن التاريخ هو رؤية للذات من خلال الجماعة في عمقها الماضي وما من إنسان يرى نفسه مثلما يراه الآخرون. بل أيضاً لأن لوحة التاريخ، مثل حركة الماء في نهر دافق، تتداخل فيها عوامل كثيرة جداً، بحيث أن وصفها جميعها، فضلاً عن وصف ترابطها السبب والنتيجة، هو أمر فوق طاقة الفكر واللغة البشريين. ولذلك فإن منتهى جهد المؤرخ هو أن يتخذ لنفسه موقعاً مشرفاً على النهر، ويصف ويحلل ما يراه من هناك وطبعاً ستكون رؤيته محكومة للموقع الذي ينظر من عليه. مع ضرورة التحفظ على قولنا (يتخذ لنفسه) لجهة ما توحي به من عمل سلك فيه صاحبه بملء الإرادة والاختيار. فالحقيقة أن الأمر لم يتم بهذه البساطة، وإننا جميعاً نجد أنفسنا في مواقع دون غيرها، حددتها انتماءاتنا الاقوامية والثقافية. ومن هنا ندرك أن الأسلاف لا يصنعون التاريخ فقط، ولكنهم (يكتبونه) أيضاً.

لكن تاريخنا الرسمي الخاص، الذي دأبنا منذ الاستقلال على تلقينه لأولادنا، هو تاريخ غارق في الايديولوجيا. وإلى درجة أن التاريخ الحقيقي، أعني الوقائع التي حدثت فعلاً ومعناها الحقيقي والرجال وما أدّوه بالفعل، يضيع في زحمة أحداث وأشخاص جرى تحويرهم وتجميلهم، ليؤدوا للمؤرخ الايديولوجي بالرغم عنهم مهمات لم تخطرلهم ببال.

ذلك أن هذا التاريخ ركب منذ البداية ليلبي حاجة سياسية خاصة جداً، وليتناسب مع أغراض رجال عقولهم وقلوبهم معلقة بفكرة لها عندهم قوة العقيدة المنزلة، غير القابلة للنقاش أو الاجتزاء وما كانوا بالتأكيد معنيين حتى على أدنى مستوى بالحقائق، كل الحقائق ولا شيء غير الحقائق. كانت عنايتهم منصبة حصراً على ما يناسب ويلائم فكرتهم. ينتقونه وينتخبونه من بين الركام التاريخي الكبير الذي يجده المؤرخ بين يديه وأكثره كتب بروح سلطوية ومن وجهة نظر سلطوية. وهو أسوأ أصناف التاريخ، ثم جاء أولئك الايديولوجيون الانتقائيون فاختاروا منه أسوأ مافيه. وهم تحت تأثيرهم وهم أملى عليهم أن يمدوا جذور الكيان السياسي الجديد نفسه إلى أبعد نقطة ممكنة في الزمان. فما أحسنوا المنهج ولا أحسنوا الاختيار. وتحت تأثير الوهم نفسه، تجاهلوا قصداً تاريخاً صادقاً وإنسانياً وجليلاً ميدانه أكثر رقعة الكيان السياسي نفسه، بحجة أن ضمه إلى التاريخ الرسمي، وتجديده في ذاكرة الناس، سيكون عامل تفتيت، وليس عامل توحيد.

يخادعنا تاريخنا الرسمي، لكنه طبعاً لا يخدعنا، في ثلاثة مواطن:

- الأول: حين يقدم لنا بضعة إقطاعيين بوصفهم جزءاً إيجابياً من تاريخنا، ننتمي إليه وينتمي إلينا. بل الجزء الإيجابي والوحيد الذي يستحق التأريخ له. بحيث إن فكرة الوطن بحدوده الحالية بدأت بهم وبأعمالهم. وهذا، من الوجهةالموضوعية تزوير فظيع. ذلك إن هؤلاء لم يكونوا أكثر من ملتزمين لحكم العباد. وسياستهم، إذا جاز لنا استعمال الكلمة، تدور على تسديد قيمة الالتزام للسلطة المركزية، مع تحقيق ربح مناسب، من الضرائب والمصادرات والمنهوبات التي يحصلون عليها. وهم لا يرون الأرض والإنسان الذي عليها، إلا بوصفها مادة لهذه المعادلة . وحين يعملون على مد سلطانهم على أرض إضافية، فما ذاك إلا من قبيل زيادة المال ابتغاء زيادة موازية في الأرباح. ومن السقوط والابتزال أن يقال، أنه لهؤلاء يعود الفضل في تأسيس الوطن الرابط اليوم بين أهله، والذي علينا أن نحميه بدمائنا. وليس لإرادتنا نحن، ولا لإرادة أسلافنا من المواطنين العاديين، فضل ولا أثر. ومن المؤكد بالمقابل، أن أولئك الإقطاعيين، بنزعاتهم الدموية المتكررة،

وبلعبهم الماكر على الفوارق بين الناس خصوصاً الفوارق الدينية، قد أسسوا أساس الفتنة المتمادية منذ قرن ونصف.

ثم، وهذه نقطة تربوية لا نعرف بالضبط مدى تداعياتها السلوكية، وتأثيرها المدمر على نظام القيم العام أي قدوة نضعها أمام أولادنا، إذ نقدّم لهم هؤلاء بوصفهم أبطالاً مؤسسين؟ وكيف نطالبهم، في الوقت نفسه، بأن يندمجوا في نظام سياسي مناقض تماماً في أخلاقياته، وبالتالي في نمط القياديين الذي ينتجه؟ ربما كان في هذه المفارقة ما يفسر البروز الصاعق لبعض القيادات المغامرة إبان آخر فتنة. والولاء الكاسح الذي لقيته، لقد كانت مواصفاتهم كامنة في أعماق الذاكرة التي بناها واضعوا تاريخنا الرسمي، ودأبنا لعقود على تلقينه لأولادنا جيلاً بعد جيل.

- الثاني: وحين يقول لنا أن تاريخنا هو حصراً تاريخ السلطة وأهلها وصراعاتهم وحروبهم ودسائسهم، وأحياناً ما ينجزون. أما الناس العاديون، أسلافنا جميعاً فهم حسب التاريخ الرسمي خارج التاريخ وخارج اهتمام المؤرخ وبالتالي يجب أن يكونوا خارج الذاكرة الجمعية. مما يجعل قارئ تاريخنا، كما حرره أولئك يعتقد أن هؤلاء الأسلاف كانو مجرد مادة يشكلها حكامهم الكليوا القدرة كيف شاؤا. وإنهم مجرد مادة لم يكونوا يتحركون أو ينتجون أو يفكرون أو ينتصرون أو ينهزمون أو حتى يموتون.

ألم يكن في تاريخنا ظاهرة سياسية غير سلطوية؟

ألم يكن لدى أسلافنا حياة عقلية؟

ألم يكن لديهم حالة ثقافية؟

ألم يشهد وطننا خلال تاريخه حركات سكانية، هي التي رسمت الصورة السكانية الحالية للوطن اليوم؟

ألم يكونوا ينتجون طعامهم وأدواتهم؟ ألم يكن عندهم نمط إبداع خاص، أو تقنيات في الزراعة والصناعة والعمارة؟ أليس في تاريخنا ما يمكن ذكره تحت عنوان علاقات الانتاج؟ ذلك كله هو التاريخ الحقيقي التاريخ الإنساني. ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

- الثالث: وحين يقول لنا أيضاً وأيضاً، أن تاريخنا هو حصراً أيضاً تاريخ ثلث رقعة الوطن، أما الثلثان الباقيان فهما أيضاً خارج التاريخ، وخارج اهتمام المؤرخ ويجب أن يكونا خارج الذاكرة الجمعية. وهذه حالة بالغة الشذوذ. لا أظن، في حدود ما أعرفه من تاريخ الأقطار أن لها مثيلاً.

وجدير بالذكر والاعتبار أن التسويغ المتداول لهذا الاجتزاء، كما سلفت منا الإشارة، يقول إن التأريخ تأريخاً شاملاً لكل رقعة الوطن وأهله، سيحيي في النفوس ذكرى أحداث قاسية وفتن عنيفة ممت نشب بين طوائفه. من المصلحة كتمانها حتى لا نغدو المعرفة التاريخية عامل تعبئة وتحريض ضد بعضها البعض. وعمل تفلت للوحدة الوطنية.

هذا التسويغ على صحة المبدأ الذي يصدر عنه، يذكرنا بسلوك النعامة حين يحيق بها الخطر. ذلك أن مصادر الناس لمعرفة تاريخهم ليست محصورة في المتاب، ولا فيما يسمح به التاريخ الرسمي وواضعوه. حتى إذا كتموه عنهم أمحى من الذاكرة كأن شيئاً لم يكن شيئاً مذكوراً. فالناس يتناقلون تاريخهم كجزء من الثقافة الشعبية. وهي ثقافة شفوية في الأساس، ليست مكتوبة ولا مقننة، ولا تخضع لاعتبارات من مثل ما يقوله هذا التسويغ. ويتناقلها الناس في مضطرب حياتهم اليومي، في البيت وفي السوق وفي الشارع...الخ

لذلك نقول، إنه من المؤكد أن معالجة الغائلة التي ينطوي عليها تاريخنا لا تكون بالشطب والتجاهل. بل بالمعالجة المنهجية واستخراج العبرة. والناس العاديون يملكون حساً تجاه أمنهم أكثر من السياسيين. ولقد أثبت باحثون جادون أن فتنة 1840م التي كانت أول فتنة كبرى في مسلسل الفتن، كانت من تدبير جهات أجنبية لمآرب استعمارية. وكذلك مجاعة الجبل إبان الحرب العالمية الأولى. وهذا يقلب تماماً التصور الذي كان سائداً بين الناس الذين كانوا في قلب كل من الحدثين، والتداعيات. وهو إنجاز لا يمكن أن يحققه التاريخ الشفوي الذي يتصف عموماً بالسطحية والانفعال والعجز عن المراجعة والنقد. يدعو إلى انتزاع تاريخنا من الأفواه وإخضاعه لمناهج البحث والإحياء والنقد.

إنني أناقش ذلك التسويغ هذه المناقشة الجادة على سبيل الإملاء لا أكثر، وإلا فإنني على يقين تام من أن ما حال بين تاريخنا الرسمي وبين الحقيقة، هو نفسه ما حال بين نظامنا السياسي منذ الاستقلال وبين العدالة. إن الطريقة التي يرى فيه الإنسان التاريخ هي نفسها الطريقة التي ينظر بها إلى المستقبل، والمؤرخ الحصيف حين يقلب صفحات الماضي يكون جزء م انتباهه موجهاً إلى الحاضر والمستقبل. فالاستمرار هوسيد التاريخ دون منازع. حتى المؤرخ السلطوي حين يلاحق ملهوفاً أدى أعمال مخدومه ويسجلها بدقة فإنه هو الآخر يرمي بنظره إلى الأيام الآتية. يعمل على أن يوسع فيها مكاناً لائقاً لسيده، فالذين كتبوا تاريخنا الرسمي كانوا يرسمون معالم مستقبل على صورة الماضي المتحيّز كما صوروه هكذا تفعل الايديولوجيا حين تأخذ بأنفاس التاريخ.

نرمي من هذه المراجعة النقدية لثوابت تاريخنا الرسمي، وتطبيقاته على المنهج التربوي إلى الدعوة إلى تاريخ ذي ثوابت إنسانية وشاملة. يأتي منسجماً مع إعادة بناء الوطن مادياً ومعنوياً بعد الفتنة يكون خطوة في الاتجاه الصحيح نحو بناء اللحمة بين أبنائه، من الماضي باتجاه الحاضر والمستقبل.